

القضية: ع10دد
تاريخ القرار: 23 فيفري 2007

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين

العارضة: الشركة الوطنية للاتصالات في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بشارع اليابان منبليزير-
1002 تونس

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوراسكوم إتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بحدائق
البحيرة بضاف البحيرة 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف الشركة الوطنية للاتصالات إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 06 أبريل 2006، والمضمّنة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع10دد والتي جاء فيها أن المدعى عليها شركة "أوراسكوم اتصالات تونس" تولّت تسويق عرض تجاري "الشحن الإلكتروني" الذي يمكّن مشتركها من تمويل هواتفهم دون دفع معلوم الطابع الجبائي الذي جاء به قانون المالية عدد 106 لسنة 2005 المؤرّخ في 19 ديسمبر 2005 على كل عملية شحن، كما إدّعت العارضة أن هذه الممارسات المخلّطة حسب دعواها بقواعد المنافسة النزيهة تسببت لها في أضرار بإعتبار ان إعفاء مشتركها "أوراسكوم إتصالات تونس" من أداء معلوم الطابع الجبائي يؤدي إلى هجرة حرفائها إلى الشركة المدعى عليها.

وبعد الإطلاع على تقرير مؤسسة شركة "أوراسكوم إتصالات تونس" في الرد على العريضة الوارد على الهيئة في 20 جوان 2006 والذي جاء فيه أنها لم تخاف قواعد المنافسة النزيهة وتمسكت بطريقة تسويقها لمنتجاتها بواسطة الشحن الإلكتروني وذلك على أساس إحترامها لقانون المالية لسنة 2005. وبعد الإطلاع على الفصول 63 و65 و67 و68 و74 من مجلة الإتصالات الصادرة بموجب القانون ع10دد لسنة 2001 المؤرّخ في 15 جانفي 2001

وبعد الإطلاع على قانون المالية عدد 106 لسنة 2005 المؤرّخ في 19 ديسمبر 2005.

وبعد الإطلاع على قانون المالية عدد 85 المؤرّخ لسنة 2006 المؤرّخ في 25 ديسمبر 2006.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة يوم 23 فيفري 2007، وفيها حضر ممثلو المدعية وتمدّكوا بما تضمّنته عريضة الدعوى، كما حضرت ممثلة المدعى عليها وتمسّكت بما جاء في قرار ختم الأبحاث

وإثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

من حيث الشكل

حيث رفعت الدعوى ممن له صفة ومصلحة واستوفت جميع موجباتها الشكلية واتجها قبولها شكلا.

من حيث الأصل

حيث تقدّمت الشركة الوطنية للاتصالات بتاريخ 06 أفريل 2006 بشكاية إلى الهيئة الوطنية للاتصالات، ضمّنتها تظلمًا منها من قيام شركة "أوراسكوم إتصالات تونس" بممارسات مخلّة بقواعد المنافسة وطالبت فيها الهيئة بالتدخّل قصد الإذن بإجراء التدابير الرّامية لوقف هذه الممارسات مع تقدير الضرر اللاحق بها.

وحيث أسست المدعية دعوها على أساس خرق المدعى عليها لأحكام قانون المالية عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 14 ديسمبر وإنفرادها بامتياز تنافسي بصورة غير مشروعة يتيح لها ترويج منتوجاتها إلى حرفائها دون إخضاعهم إلى المعاليم الجبائية التي فرضها القانون على بطاقات وعمليات تمويل الهاتف.

وحيث أجابت المدعى عليها على الدعوى، مؤكدة أن قانون المالية أخضع المؤسسات التي اكتسبت صفة مشغل مشغّل الشبكة العمومية للاتصالات دون غيرها للمعاليم الجبائية على بطاقات وتمويل الهاتف ولم يتطرّق إلى الموزّع التجاري كما لم يقع سحب ذلك الإجراء على نقاط البيع التي تقوم بإعادة شحن الرصيد إلكترونيا.

وحيث، أوضحت المدعى عليها أنها ملتزمة بخلاص المعاليم الجبائية عن كل عملية بيع تتم سواء في شكل بيع بالجملة إلى نقاط البيع أو الموزّع التجاري أو مباشرة للمستهلك وبالتالي فلا علاقة لها بما يقوم به الموزّعون من عمليات تمويل، إذ لا رقابة لها عليهم.

وحيث وعملا بأحكام الفصل 68 من مجلّة الاتصالات تولى العضو المقرّر إجراء الأبحاث والإستقراءات الضرورية في قضية الحال وحرر تقريرا ضمنه اقتراحاته.

وحيث لم يجب طرفي النزاع على تقرير ختم الأبحاث المحال عليهما بتاريخ 22 ديسمبر 2006.

وحيث يستشف من مستندات القضية أن الخلاف انحصر بين طرفي النزاع حول معرفة ما إذا كان قانون المالية (ع106/د/2005) ينطبق على كل عمليات الشحن، وبصرف النظر عن صفة من يقوم بها إن كان مشغّل شبكة عمومية للاتصالات أو موزّع تجاري أو صاحب نقطة بيع.

وحيث لا جدال بأن أحكام الفصلين 45 و 46 من قانون المالية عدد 106 لسنة 2005 قد أخضعت بطاقات وعمليات تمويل الهاتف إلى معلوم الطابع الجبائي المقدّر بـ 0,300 دينار.

وحيث أنه بالرجوع إلى الفصل 46 نقطة سادسة، تبين أن المشرّع اعتمد على معيار واضح يتمدّل في صفة المؤسسة لتحديد مجال تطبيق القانون الجديد، وبالتالي فإن قراءة أحكام الفصل لا تحتاج إلى تمحيص أو تأويل لوضوحه.

وحيث أنه خلافا لما ادّعته العارضة، فإن الهيئة الوطنية للاتصالات دأبت في نطاق قيامها بالمهام الموكولة إليها على مراقبة العروض التجارية لكل مشغّل قبل تسويقها وذلك بالموافقة عليها أو رفضها في صورة ثبوت إخلالها بقواعد المنافسة النزيهة.

وحيث سبق لمؤسسة "أوراسكوم إتصالات تونس" أن تقدّمت إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بالعرض التجاري موضوع النزاع وتضمّن مبالغ مختلفة لقيمة الشحن تراوحت بين دينار واحد وخمسين دينارا وقد وافقت الهيئة بقرارها عدد 06 الصادر بتاريخ 6 جاني 2006 على تسويق ذلك العرض إنطلاقا من 09 جانفي 2006.

وحيث يستخلص من كل ما سبق أن المدّعي عليها سوّقت عرضا تجاريا موافق عليه من قبل الهيئة وهي ملتزمة به وفي حدود ما خوّله القانون، غير أن حاجة قانون المالية عدد 106 لسنة 2005 إلى مزيد التوضيح حول صفة من يتولّى الشحن الإلكتروني كانت مصدر الخلاف.

وحيث وإن اختلف طرفا النزاع في تأويل أحكام قانون المالية عدد 106 لسنة 2005 فإن قانون المالية عدد 85 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 أزال الالتباس الحاصل في أحكام القانون القديم (عدد 106 لسنة 2005) بإدخال طريقة جديدة في توظيف معلوم الطابع الجبائي على عمليات تمويل الهاتف غير المجسّمة ببطاقة، والتي تشمل التمويل الإلكتروني موضوع النزاع ليتسلّط التوظيف الجبائي على كل 5 دنانير من رقم المعاملات.

وحيث وخلافا لما تمسّكت به المدّعية من أن الممارسات التي تقوم بها المدعى عليها مخلّة بقواعد المنافسة النزيهة، فإن تعاطي نشاط الاتصالات في إطار المنافسة النزيهة يخضع إلى ضوابط ومعايير ذات بعد اقتصادي يمكن اعتمادها لتقدير طبيعة المنافسة إن كانت نزيهة أم لا.

وحيث أن المعيار الأساسي المعتمد والمجسّم للمنافسة غير المشروعة يتمدّد في بيع منتج بخسارة واضحة إلى جانب احتكار المشغّل لممارسة تجارية أو تقنية يعجز الطرف الآخر على القيام بها.

وحيث أنه بالرجوع إلى الوقائع نتبين أن عملية الشحن الإلكتروني هي تقنية حديثة رغبت مؤسسة "أوراسكوم اتصالات تونس" في تسويقها وتحصّلت لذلك على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات، وهي بذلك تقنية في متناول الشركة المدّعية التي كان بإمكانها اعتمادها باتباع الإجراءات القانونية المعمول بها لتفادي هجرة مشتركها.

وحيث يستخلص مما سبق بسطه أنه وعلى فرض التسليم بصحّة إدّعاء العارضة في استقطاب المدّعي عليها لمشتركين جدد بالاعتماد على تقنية الشحن الإلكتروني فإن ذلك مأتاه السعي في تطوير وسائل العمل المبنية على التجديد والابتكار وذلك في إطار المنافسة المشروعة. وحيث وبناء على عدم ثبوت الحجة على قيام المدّعي عليها بممارسات مخلّة بقواعد المنافسة المشروعة يتّجه الحكم بعدم سماع الدعوى.

ولهذه الأسباب

قرّرت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي :

1- قبول الدعوى شكلا.

2- عدم سماع الدعوى في حق " أوراسكوم إتصالات تونس".

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركّبة من السادة :

علي الغضباني : رئيس الهيئة

محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئة

حسين الجويني : العضو القار بالهيئة

محمد البنقي : عضو

الصحبي العافي : عضو

حسين الحبوبي : عضو

محمد سيالة : عضو